

Distr.: General
7 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ٣٦ من جدول الأعمال
قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الذي أصدرته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في جلسة
مجلس الأمن ٧٢٢٢ المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) ساشا سيرخيو يورينتي سوليز
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

210814 190814 14-58876 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

بيان

تجمعنا في هذه القاعة أحداثاً أساسية.

والميثاق الذي تقوم على أساسه هذه المنظمة ينص على أننا، نحن شعوب الأمم المتحدة، قد آلتنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية أحزاناً يعجز عنها الوصف.

والميثاق ذاته الذي يتشدق به الكثيرون ببلاغة في العديد من الخطب يفيد أن هذه المنظمة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء فيها.

بيد أن هذا الاجتماع والحنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني دليل واضح على أن هذا النظام الدولي عاجز عن حماية فلسطين من العدوان الإسرائيلي وما يسببه لها من معاناة لا توصف.

إن هذا الاجتماع وهذا المجلس ومأساة فلسطين خير دليل على أن هذا المبدأ أكذوبة، وما يرد في الميثاق غير صحيح. فأعضاء هذه المنظمة ليسوا متساوين.

لن أتحدث عن بلدي، وهو أحد الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة، وسأكتفي بالإشارة إلى البيان الذي أصدرته حركة بلدان عدم الانحياز؛ حيث طالبت ١٢٠ دولة أن يعمل هذا المجلس على وقف اجتياح غزة ويضع حداً للهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة ضد السكان الفلسطينيين. كما صدر العديد من البيانات باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تضم أكثر من ثلثي أعضاء هذه المنظمة، مطالبة بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

نحن لسنا بمتساوين كما يدّعيه الميثاق، إذ بوسع عضو واحد فقط من الأعضاء الخمسة ذوي الامتيازات، ومنها حق النقض، أن يعطل أي مبادرة ترمي إلى اتخاذ إجراءات. ولعضو واحد سلطة تفوق ما لثلثي أعضاء هذه المنظمة من سلطة. وهذا العضو الدائم الذي يتمتع بحق النقض، والذي يبرّر هذه الجرائم بذريعة "الحق في الدفاع عن النفس" متواطئ، جراء تدابير اتخذها وأخرى امتنع عن اتخاذها، في ارتكاب هذه الفظائع. أنا أتحدث بطبيعة الحال عن الولايات المتحدة، وهي الدولة نفسها التي تعرقل الاعتراف بفلسطين عضواً كاملاً العضوية في هذه المنظمة.

ومع ذلك، لا أظن أن هذه الاعتبارات التي تناقش في الأروقة الرمادية للدبلوماسية الدولية قد تبادرت إلى ذهن أي من أفراد أسرة أبو جراد الثمانية عندما ضرب صاروخ إسرائيلي منزلهم في شمال غزة في ١٤ تموز/يوليه الماضي فأودى بحياتهم جميعاً، ومنهم خمسة أطفال يبلغون من العمر ١٥ و ١٣ عاماً و ٣ أعوام و ١٢ شهراً و ٦ أشهر.

ومثلما لن ننسى أبداً الفظائع التي ارتكبتها النازيون ضد الشعب اليهودي، لا يمكننا أن نلزم الصمت إزاء هذه الأحداث المأساوية. ففي هذه الرواية، يبدو أن جالوت يستخدم طائرات مقاتلة وقاذفات الصواريخ، بينما يرتدي داوود وشاحاً.

وفي هذا السياق، إذ أسلمهم كلمات شعراء ومناضلين مثل نيرودا، وبيتو، وسلمان وغيرهم، أود أن أكرس الدقائق الأربع التي مُنحت لي للشعب الفلسطيني ولهذا المجلس.

ولئن كان من المستبعد أن تصله كلماتي، أود أن أعتذر للشعب الفلسطيني من أعماق وجداني كإنسان.

وأريد أن أعتذر لأزيد من ٦٠٠ من الفلسطينيين، رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً، الذين سقطوا في هذه الأيام الأخيرة. لقد تخلى عنكم المجتمع الدولي ونحن طرف فيه. إننا نخذلكم.

وأريد أن أعتذر لأزيد من ٣ ٥٠٠ من الفلسطينيين، رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً، الذين أصيبوا بجروح قد تنجم عنها إعاقات دائمة نتيجة للعدوان الإسرائيلي. لقد خذلم المجتمع الدولي.

وأريد أن أعتذر لما لحق نحو مائة من المدارس و ١٨ من المنشآت الطبية من دمار نتيجة للعدوان الإسرائيلي. فالمجتمع الدولي لا يبالي.

وأود أن أعتذر لما أصاب ٧٢ ٠٠٠ من الأطفال الذين سيحتاجون إلى عناية نفسية متخصصة. فقد خذلم المجتمع الدولي.

وأود أن أعتذر لما لحق ١ ٥٠٠ منزل من دمار كلي أو جزئي على أيدي قوة احتلال. فالمجتمع الدولي لا يبالي.

وأود أن أعتذر عن احتجاز ٦ ٠٠٠ من الفلسطينيين والفلسطينيات على أيدي قوة الاحتلال. فقد خذلم المجتمع الدولي.

وأريد أن أعتذر عن بناء المستوطنات غير الشرعية. فالمجتمع الدولي لا يبالي.

وأريد أن أعتذر عن تشييد الجدار اللاإنساني بغرض عزلكم. فقد خذلكم المجتمع الدولي.

والآن أريد أن أتوجه إلى هذا المجلس، وإلى أعضائه الـ ١٥، وتحديدًا إلى أعضائه الخمسة الذين يستأثرون بذلك الامتياز الذي يجعلنا غير متكافئين، أي حق النقض، ولكن بصفة خاصة إلى حكومة الولايات المتحدة.

إننا ندرك جيداً أن ما يشهده العالم اليوم إنما هو نتيجة للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وغير المشروع للأرض الفلسطينية.

لقد سقط القناع، وأصبحنا ندرك أن كل ما تحقّقه هذه الجهود الدبلوماسية المزعومة هو منح إسرائيل المزيد من الوقت لتحقيق أهدافها العسكرية.

وأنتم باستطاعتكم وضع حد لهذا، ولكنكم لا تفعلون. ولن تفرضون عقوبات على إسرائيل. ولن تصدر قرارات تنص على وقف هذه الفظائع.

ومثلما قال الرئيس إيفو موراليس، يجب علينا وقف هذه الإبادة الجماعية ومحكمة المسؤولين عنها.

ولذا، فإننا نطالب، بأشدّ العبارات، بوقف العدوان العسكري الإسرائيلي ضد فلسطين.

ونطالبكم بتحمل مسؤوليتكم ووقف بناء ذلك الجدار المشين.

ونطالب بوقف الأنشطة الاستيطانية غير القانونية.

ونطالب بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين.

ونطالب باحترام اتفاقيات جنيف واتفاقيات حقوق الإنسان ونظام روما الأساسي.

ونطالب بفرض جزاءات على إسرائيل.

وصحيح أننا نطالب بوضع حد للعدوان، لكننا نطالب أيضاً بإنهاء الاحتلال.

ونطالب بأن يكون للفلسطينيين، بشكل نهائي، دولة حرة ومستقلة وذات سيادة.

وإذا أختتم بياني هذا، أردد كلمات نيلسون مانديلا، ذلك الرجل الثوري الذي لم يقبل أبداً بأنصاف الحلول وكرس حياته للنضال من أجل تحرير الشعوب، حين قال: "نحن نعلم جيداً أن حريتنا لن تكتمل من دون حرية الفلسطينيين".

ونؤكد مجدداً قرارنا دعم الشعب الفلسطيني دعماً غير مشروط في سعيه لتحقيق مطالبه المشروعة في الكرامة والعدالة وحقه غير المتنازع عليه في تقرير مصيره في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى حدود ما قبل ١٩٦٧.